

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 809 لسنة 1423 بتعديل بعض
الاختصاصات لكل من الهيئة العامة للنقل
البحري والموانئ والشركة الاشتراكية
للموانئ

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 2
السنة الثالثة والثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (809) لسنة 1423 ميلادية

بتعديل بعض الاختصاصات لكل من الهيئة

العامة للنقل البحري والموانئ والشركة الاشتراكية للموانئ

اللجنة الشعبية العامة ، ،

بعد الاطلاع على القانون البحري لسنة 1953 م ، وتعديله .

وعلى القانون رقم (53) لسنة 1970 م بشأن رسوم الموانئ ، وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (81) لسنة 1970 م بشأن الموانئ المعدل بالقانون رقم

(14) لسنة 1991 م .

وعلى القانون رقم (21) لسنة 1985 م بإنشاء الشركة الاشتراكية للموانئ .

وعلى القانون رقم (16) لسنة 1991 م بشأن أسناد بعض الاختصاصات

للجنة الشعبية العامة .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (288) لسنة 1986 م بإصدار النظام

الأساسي للشركة الاشتراكية للموانئ .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (170) لسنة 1993 م بإنشاء الهيئة العامة

للنقل البحري .

وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل بمذكرته

رقم (3) لسنة 1423 ميلادية المؤرخة في 28 جمادى الأولى الموافق

12 / 11 / 1423 ميلادية .

قررت

مادة (1)

يتولى إدارة الموانئ التجارية والنفطية والصناعية في الجماهيرية العظمى مدراء

يصدر بتعيينهم قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل بناء على اقتراح

الهيئة العامة للنقل البحري والموانئ ، وموافقة القطاع المختص بالنسبة للموانئ النفطية

والصناعية .

وتسند إلى مدير الميناء مباشرة الاختصاصات السيادية المقررة لإدارة الميناء تحت إشراف الهيئة العامة للنقل البحري والموانئ ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (81) لسنة 1970 م والقانون رقم (53) لسنة 1970 م المشار إليها .
ويصدر بتحديد الاختصاصات السيادية - في تطبيق أحكام هذه المادة - قرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

مادة (2)

تتولى الشركة الاشتراكية للموانئ مزاولة الخدمات التجارية المتعلقة بالشحن والتفريغ والتخزين والمناولة وحركة الارشاد بالموانئ التي تمارس فيها نشاطها .

مادة (3)

يخضع لإشراف مدراء الموانئ المنصوص عليها بالمادة (1) من هذا القرار جميع العاملين أيا كانت جهات عملهم التي يتبعونها ؛ ولهم في حالة أخلال أحدهم بواجبات وظيفته التحقيق معه وتوقيع الجزاءات عليه في حدود الصلاحيات المقررة لرؤساء تلك الجهات وفقاً للتشريعات المنظمة لأوضاعهم الوظيفية .

مادة (4)

يجوز للجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل أن تخصص سنوياً في ميزانية الشركة الاشتراكية للموانئ نسبة مئوية من ناتج ما تحققه الشركة من دخل ، وذلك لتمويل المشروعات المدرجة بالميزانية العامة لصيانة البنية الأساسية للموانئ .

مادة (5)

يصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وبما لا يخالف أحكامه .

مادة (6)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 8 / رجب / 1404 و.ر.

الموافق : 11 / الكانون / 1423 ميلادية